

الوضع الاقتصادي صعب .. والجدار سيزيد مأساة القدس

القدس : مراسل الدستور الخاص : أفاد السيد عزام توفيق أبو السعود مدير الغرفة التجارية الصناعية العربية بالقدس بأن الأوضاع الاقتصادية في مدينة القدس تزداد صعوبة يوماً بعد يوم ، وأن بناء الجدار الفاصل الذي يجري بناؤه حالياً سيعزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني ، وأن هذا الجدار سيزيد من ضعف الاقتصاد الفلسطيني ويجعله أكثر تبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، وأنه يشكل خطوة متقدمة في المخطط الإسرائيلي لتهويد القدس .

جاء ذلك في لقاء أجراه مندوب صحيفة الدستور في القدس مع السيد ابوالسعود ، الذي أوضح أن مدينة القدس ، التي تشكل السياحة 40% من اقتصادها ، والتي كانت أكثر القطاعات الاقتصادية المقدسية تأثراً بالأوضاع السياسية التي نتجت منذ بداية الانتفاضة قبل قرابة أربعة أعوام ، حيث أغلقت العديد من الفنادق العربية الـ 46 أبوابها كلية ، وأن الفنادق القليلة التي تعمل تتراوح نسبة الإشغال بها بين 10-23% فقط ، في حين انخفض أسطول المدينة من الحافلات السياحية إلى قل من 60 حافلة ، بعد أن حجزت البنوك على معظمها وباعت بالمزاد العلني عدداً كبيراً من هذه الحافلات ، التي كان عددها 220 حافلة في منتصف عام 2000 . إضافة إلى التدهور في عمل مكاتب السياحة والمطاعم ، وأن الـ 160 دليل سياحي عربي في المدينة أصبحوا يعيشون في شبه بطالة . بينما تفاقمت مأساة أصحاب محلات بيع التحف الشرقية والهدايا السياحية والبالغ عددهم قرابة 400 محل ، أغلق العديد منهم أبواب محلاتهم كلياً حيث بلغت الأوضاع درجة من السوء بحيث لا يتمكنون من تسديد الضرائب البلدية واستهلاك التيار الكهربائي .

وتحدث السيد أبو السعود عن القطاع الصناعي في القدس ، والذي كان يشكل 14% ، الذي يعاني من صعوبة وصول العمال إلى المصانع ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف المواد الخام ، والناتج عن ارتفاع تكلفة النقل والتخزين في الموانئ الإسرائيلية نتيجة إجراءات التفقيش الأمني في هذه الموانئ وطول بقاء المواد الخام فيها والذي يعرض جزءا منها للتلف . كذلك فقد ضعفت إمكانية المنتج المحلي على المنافسة نتيجة لارتفاع تكاليف التوزيع ، والحاجة إلى وجود مخازن فرعية للمصانع في كل مدينة أو تجمع سكاني نتيجة لكثرة نقاط التفقيش والاعلاقات ومنع التجول عن مناطق مختلفة وبصورة شبه دائمة ، وانه نتيجة لذلك فقد انخفضت الطاقة الإنتاجية لتصل إلى ثلث ما كانت عليه عام 2000 .

أما في القطاع التجاري فذكر عزام أبو السعود ، أن انخفاض عدد المتسوقين في القدس ، نتيجة الحواجز العسكرية المتشددة التي تحيط بالمدينة من جميع مداخلها ، بحيث لا يتمكن أبناء قرى محافظة القدس والمدن الفلسطينية الأخرى من الوصول إلى المدينة ، إلا بتصاريح خاصة يصعب الحصول عليها ، وقد أدى انخفاض دخل الفرد إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل أربعة أعوام إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن العربي المقدسي ، وأن تغييرا جذريا قد طرأ على نمط إنفاقه وأولوياته ، التي تقتصر في غالب الأحيان على السلع الأساسية ، وخاصة الغذائية منها ، بينما تزداد ظاهرة ازدياد الباعة المتجولين ، الذين اضطروا للعمل طباعة متجولين بسبب البطالة ، وهذا يؤثر على الحركة التجارية المنظمة سلبا.

وحول قطاع الخدمات فانه يواجه أزمة حقيقية كما يقول مدير الغرفة التجارية ، فعلى سبيل المثال ، فان شركة الكهرباء تواجه مشكلة كبرى في تحصيل ثمن التيار المباع لمشتريها ، مما رفع الديون المستحقة للشركة على هؤلاء المشتركين إلى مبالغ زادت عن 25 مليون دولار .

أما قطاع المقاولات فيشهد هو الآخر مشاكل متعددة نتيجة سياسة بلدية القدس في عدم منح تراخيص بناء للمواطنين العرب ، وارتفاع كلفة الحصول على رخصة بناء لتصل إلى حوالي 100 دولار للمتر المربع الواحد ، وأن المدينة تشهد كل يوم حملة هدم جديدة للمنازل التي يضطر أصحابها لبنائها دون رخصة بناء بسبب أزمة السكن المتفاقمة .

وكانت آخر الإجراءات التعسفية التي قامت بها سلطات الاحتلال ضد عدد كبير من الصيارفة في المدينة ، حيث تعتبر مهنة الصرافة إحدى المهن الخدمائية التي تؤثر على اقتصاد القدس ، حيث اقتحمت قوات الاحتلال 13 مكتب صرافة في آن واحد ، وصادرت منها أكثر من مليون دولار ، وأبلغت الصيارفة أنهم يعملون بشكل غير قانوني ، وأجبرتهم على التسجيل والتقييد بالأنظمة والتعليمات الإسرائيلية في هذا المجال ، علما بأن بعض هذه المحلات يعمل في مهنة الصرافة منذ عدة أجيال ، وقبل الاحتلال الإسرائيلي ، وعند محاولات الصيارفة استعادة المبالغ المصادرة ، رفضت السلطات الإسرائيلية ذلك ، واعتبرت المبالغ المصادرة جزءا من تسويات ضريبية. وباستثناء قطاعي النقل والمواصلات ، الذي طرأ تحسن واضح في أدائهما ، فإن باقي القطاعات الاقتصادية لا تزال تعاني من تراجع يومي .

وتحدث السيد أبو السعود عن البطالة في القدس فذكر أن نسبة لبطالة في المدينة هي 22% بينما ترتفع هذه النسبة إلى 28% في محافظة القدس ، وأن هذه النسب المرتفعة نتجت عن تعطل القطاع السياحي شبه الكلي ، واستبدال العملة العربية في إسرائيل بعمالة مستوردة من دول شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا ، مبينا أن نسبة البطالة قبل الانتفاضة في القدس كانت دوما تقل عن 10% . وبين أن عدد الداخلين الجدد من أبناء المدينة إلى سوق العمل سنويا في مدينة القدس يبلغ 10500 ، وأن القطاع الخاص العربي يستوعب في العادة 40% منهم ، وفي ظل الظروف الحالية فإن القطاع الخاص لا يمكنه استيعاب 5% منهم فقط ، وبالتالي فإن مشكلة البطالة

ستتفاقم وتصل إلى نسب مرتفعة جدا في المستقبل القريب إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه .

وتطرق أبو السعود في حديثة للدستور بتحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على بناء السور حول شرق وجنوب وشمال القدس ، الذي سيشكل مأساة حقيقية للقدس العربية ، حيث سيحكم إغلاق المدينة المقدسة ، وسيفتحها فقط من اتجاه الغرب ، لفرض أمر واقع جديد لإرغام عرب القدس للاندماج أكثر في المجتمع الإسرائيلي ، والاقتصاد الإسرائيلي . وقد ظهرت نتائج السور على منطقة العيزرية مثلا التي شلت الحركة التجارية بها نتيجة استكمال السور من الناحية الشرقية ، ولن يكون حال منطقتي الرام وبيربنالا أفضل حالا من العيزرية حين استكمال بناء السور في الجزء الشمالي من المدينة .

وقال أن هذا الجدار سوف يشل حركة سكان المدينة العرب ، وسيعزل قرابة مائة ألف من مواطنيها يعيشون خارج هذا السور ، مما سيجعل مركز حياتهم مدنا أخرى فلسطينية غير مدينة القدس . حيث أن المدينة لا يمكنها استيعاب إلا نسبة قليلة من هؤلاء ، وبذلك تزيل إسرائيل مخاوفها الديمغرافية الناتجة عن ارتفاع نسبة السكان العرب في القدس إلى 34% من سكان المدينة الإجمالي ، حيث أن السياسة الإسرائيلية منذ الاحتلال عام 1967 ، كانت تحاول المحافظة على نسبة 22-25% للسكان العرب للمدينة .

واختتم عزام أبو السعود حديثة بتقديم مناشدة لاقتصادي المدينة ، ورجال الاقتصاد العرب بتقديم العون الاقتصادي للقدس ، وذلك عن طريق الاستثمار في مشاريع اقتصادية تخدم المدينة ، حتى مع عدم وجود استقرار سياسي ، ذلك أن هذه المشاريع فقط هي التي يمكنها المحافظة على استمرار الوجود العربي في القدس لحماية الأرض والمقدسات ، وطالب بإنشاء صندوق تأميني خاص لضمان الاستثمار في القدس ، منوها أن مثل هذا الصندوق يمكنه إزالة مخاوف المستثمرين .